«الجهاد الاسلامي» تشكك في مقدرة «حماس» على الجمع ما بين المقاومة وادارة السلطة في المرحلة المقبلة

مشاورات بين قيادتي «حماس» في الداخل والخارج.. والزهار وهنية توجها لمصر في جولة عربية

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

غادر الدكتور محمود الزهار القيادي البارز في حركة «حماس» وعضو المجلس التشريعي المنتخب، الأراضي الفلسطينية امس متوجهاً الى جمهورية مصر العربية عبر معبر رفح البري للانضمام للمشاورات التي تجري بين قيادتي الحركة في الداخل والخارج بشأن تشكيل الحكومة الفلسطينية المقبلة والتزام الحركة باتفاقيات السلطة، ومواجهة الضغوط عليها، سواء المالية او السياسية بهدف اجبارها على الاعتراف باسرائيل.

وذكرت مصادر فلسطينية ان هناك تباينا بين مواقف الداخل التي اتسمت بالواقعية، وبين مواقف الخارج التي اتسمت بالتشدد، مشيرة الى إن التشاور معهم قبل اتخاذ قرار نهائي ووضع تصور للبرنامج الحكومي على اساس البرنامج الانتخابي المتعلق بالاصلاح والتغيير.

وذكرت المصادر ان زيارة الزهار امس للقاهرة تأتي في مستهل جولة عربية لقادة حماس لتقديم تطمينات من شأنها وقف حدة الهجمة والتهديدات التي تطلقها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ضد الحركة.

ومن المتوقع ان يجتمع وفد من حماس برئاسة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة اليوم بالرئيس المصري حسني مبارك ووزير خارجيته احمد ابو الغيط ومدير المخابرات اللواء عمر سليمان، مشيرة الى ان هذه المحادثات ستكون أساسية في حسم خيارات الحركة.

واوضحت المصادر ان الزهار انضم لوفد من الحركة من الداخل والخارج لاطلاع الرؤساء العرب على اخر تطورات القضية الفلسطينية، خاصة بعد التهديدات الإسرائيلية والدولية الأخيرة بقطع المعونات عن الشعب الفلسطيني عقب الفوزالكاسح لـ«حماس».

وكان من المقرر ان يغادر اسماعيل هنية قطاع غزة برفقة الزهار الا انه اجل زيارته بسبب الاوضاع الامنية في القطاع على ضوء استشهاد 3 من نشطاء كتائب «شهداء الاقصى» في عملية اغتيال نفذها الطيران الحربي الاسرائيلي، وتهديد الكتائب بالرد على تلك الجريمة الاسرائيلية.

وكان هنية، أبرز قادة حماس في قطاع غزة ورئيس قائمتها في الانتخابات التشريعية، اعلن أنه سيتوجه برفقة الدكتور محمود الزهار عضو قيادة حماس الى مصر، الا ان التصعيد الاسرائيلي حال دون ذلك، مشيرا الى أن حركته تعمل جاهدة على تشكيل حكومة وطنية مطعمة بشخصيات وخبراء فلسطينيين. وشدد على أن حماس قادرة على تشكيل حكومة في حال فشلت المشاورات والمساعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

وقال هنية «أمامنا العديد من السيناريوهات ولكننا ذهبنا الى الصيغة التي نعتقد انها الافضل وهي حكومة وحدة وطنية، أي حكومة ائتلاف وطني موسع بالاضافة الى تكنوقراط وشخصيات وخبراء» مؤكدا في السياق ذاته على أن الحكومة الائتلافية «يمكن أن تفتح الباب واسعا لتقديم الخدمة الافضل للشعب الفلسطيني ولحمل برنامج الحكومة في شقيه السياسي والمدني».

وأضاف هنية «تشكيل الحكومة سيحتل القسط الأوفر في مباحثاتنا مع كافة الجهات الفلسطينية والعربية وسنخرج بأفضل صيغة نقدمها للشعب الفلسطيني ونقدمها للبرلمان الفلسطيني في اجتماعاته القادمة لتحظى الحكومة بالثقة».

ونفى ان تكون حماس قد تلقت أي قرار رسمي من «فتح» حول عدم المشاركة في الحكومة، موضحا أن حركته تلقت ردودا طيبة من «فتح» في اللقاءات التي جمعت بين الجانبين مؤخرا.

وفي معرض رده على سؤال حول ما اذا رفضت فتح المشاركة في تشكيل حكومة وطنية أكد هنية أن «حماس» قادرة على تشكيل حكومة بنفسها.

وقال ان «حماس ليست اقل من غيرها في ادارة المرحلة ومواجهة الاستحقاقات في كافة العناوين التي لها صلة بالساحة الفلسطينية سواء في البعد السياسي أوالبعد الداخلي». ومضى يقول «حماس قادرة وبشكل سريع على أن تشكل حكومة تحظى بثقةالبرلمان» غير أنه شدد على أن حماس عندما طرحت قضية الشراكة السياسية كانت بهدف عدم احداث تناقض مع شعاراتها السياسية والانتخابية المؤكدة على ضرورة احداث هذه الشراكة.

وكشف هنية والزهار عن مشاورات واتصالات ستشرع فيها الحركة اعتبارا من اليوم لتشكيل الحكومة القادمة.

وقال اسماعيل هنية ان اجتماع الترسيم للمجلس التشريعي الجديد سيعقد يوم السادس عشر من الشهر الجاري.

ونقل اسماعيل هنية عن الرئيس محمود عباس عقب الاجتماع الذي ضمهم الليلة قبل الماضية قوله لوفد الحركة ان لا تغيير على الاجهزة الامنية، وانه لا يرغب في اجراء اي تعديلات على صلاحيات الحكومة القادمة، وقال «ستتمتع الحكومة القادمة بنفس الصلاحيات التي تمتعت بها الحكومة المنتهية ولايتها».

وضم وفد «حماس» بالاضافة إلى هنية الدكتور محمود الزهار، وأحمد بحر، وخليل الحية العضوين المنتخبين عن حركة حماس في المجلس التشريعي الجديد.

ووصف هنية اللقاء مع الرئيس عباس بالايجابي حيث ساده جو من الاتفاق في وجهات النظر حول مجمل القضايا موضع البحث.

وحول تكليف الرئيس محمود عباس لـ«حماس» بتشكيل الحكومة، قال هنية ان الرئيس طلب من حماس تزويده بالاسم الذي ترغب الحركة تكليفه تشكيل الحكومة، وان الحركة سترد على الطلب في اقرب وقت ممكن. وقدم هنية تطمينات حول الاوضاع المالية والاقتصادية للسلطة، مشيرا الى ان لدى الحركة وسائل وبدائل مالية لتجاوز العقبات.

من جهته، قال محمود الزهار ان الرئيس عباس أكد لوفد الحركة انه لن يتدخل في الحوار بين «حماس» والقوى الوطنية من اجل تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، مضيفا إن جلسة المجلس التشريعي ستعقد في كل من غزة والضفة الغربية باستخدام نظام «الفيديو كونفرنس».

وحول مشاركة فتح في تشكيل الحكومة القادمة قال الزهار «لم نتلق موقفا نهائيا من فتح حول مشاركتها في الحكومة القادمة».

وأكّد الزهار ان الحكومة الجديدة ستقوم على أساس العدل، فلا وجود للواسطة والمحسوبية والرشوة في هذه الحكومة وسيطبق القانون على الجميع وأولهم أفراد «حماس».

وأوضح الزهار أنّ الحركة ستعمل في الحكومة على تطبيق برنامجها الانتخابي من أجل تحقيق الحياة الكريمة للمواطن الفلسطيني.

وأكد أن الحكومة المقبلة «ستتمتع بكامل الصلاحيات وتدير شؤون الوطن في الداخل وترعى شؤون الخارج، وذلك بالتعاون مع الرئيس عباس ومختلف الفصائل بالإضافة إلى استثمار خبرات الأعضاء السابقين في التشريعي». وقال إن «الحكومة القادمة لديها تحديات كبيرة أمنية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى الاحتلال الاسرائيلي».

وبخصوص توزيع الحقائب الوزارية في الحكومة المقبلة قال الزهار «إن هناك وزارات سيتولى مسؤوليتها أعضاء في الحكومة من الضفة الغربية وقطاع غزة وسنحترم النماذج السابقة في هذا الإطار مع إحداث بعض التغييرات».

من جهته، أكد الشيخ خالد البطش القيادي البارز في حركة «الجهاد الاسلامي» في غزة امس أنه من الصعب للغاية الجمع بين «المقاومة الفلسطينية المسلحة وإدارة السلطة الفلسطينية في المرحلة القادمة»، وذلك في اشارة الى تشكيل «حماس» للحكومة الفلسطينية المقبلة.

وقال البطش إن حركته ترفض مجددا أي عرض للدخول في السلطة أو المشاركة في أي حكومة جديدة «لانها اختارت طريق مقاومة الاحتلال والرد على جرائمه اليومية». وشدد على ان الحكومة الفلسطينية المقبلة «ستكون اتفاقيات أوسلو مرجعا وسقفا لها».

وكان الرئيس عباس استقبل مساء الليلة قبل الماضية وفداً قيادياً من حركة «حماس» في مقر الرئاسة في مدينة غزة بحضور رئيس المجلس التشريعي السابق روحي فتوح وعضو المجلس التشريعي المنتخب الدكتور زياد ابو عمرو.

ولفت انتباه المراقبين حضور ابو عمرو اللقاء وهو ما يرجح التكهنات بشأن احتمال تكليفه بتشكيل الحكومة القادمة.

ومن جهته أعلن نبيل ابو ردينة، الناطق الرسمي باسم الرئاسة إنه تم تحديد يوم السادس عشر من الشهر الجاري موعدا لانعقاد اجتماع المجلس الجديد لترسيم أعضائه وفقا للقانون.

وأضاف إنه بعد ذلك يتطلب من الكتل النيابية التشاور مع الرئيس بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، وأن الرئيس بانتظار المرشح الذي سيرفع اسمه لتكليفه بتشكيل الوزارة، مشيرا إلى أنه وفقا للقانون ستعطى مهلة ثلاثة أسابيع يمكن تمديدها لمدة أسبوعين آخرين لتشكيل الحكومة الفلسطينية القادمة.

وأعلن أبو ردينة أن الرئيس سيحضر الجلسة الأولى للمجلس التشريعي الجديد وسيلقي خطاباً سياسياً هاماً في جلسة الافتتاح يحدد فيه ملامح الحركة السياسية القادمة.

وأكد أبو ردينة، أن الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها ستكون منسجمة تماما مع الخط السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومقررات الشرعية الفلسطينية والقمم العربية.

اسماعيل هنية: هل نحن ندمر اسرائيل ام هي التي تدمرنا؟
خالد مشعل: حماس حريصة على تشكيل حكومة ائتلاف وطني

■ اثينا ـ دمشق ـ ا ف ب: قال رئيس الكتلة البرلمانية لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) اسماعيل هنية ان القوة العسكرية التي تملكها اسرائيل تفوق قدرة الفلسطينيين بحيث يكونون قادرين على تدميرها، وذلك في حديث الى صحيفة «كاثيميريني» اليونانية الليبرالية نشر امس الاحد.

وقال هنية «هل يعتقد احد اننا قادرون بالبنادق على تدمير دولة تملك مقاتلات اف ـ 16 ومئتي رأس نووي؟ هل نحن من ندمر اسرائيل ام ان اسرائيل هي التي تدمرنا؟».

وكان هنية يرد على سؤال حول فرص مواصلة عملية السلام في ظل دعوة «حماس» التي فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الى تدمير اسرائيل.

لكنه قال «لم ينسحب الاسرائيليون من غزة الا بفضل قتالنا العنيد، وسينسحبون يوما» من الضفة الغربية، وذلك عند سؤاله عن الضغوط الدولية على «حماس» لتتخلى عن العنف وتعترف باسرائيل.

واضاف «فلينسحب الاسرائيليون حتى حدود عام 1967 وليفرجوا عن المعتقلين السياسيين وسنتخلى عن المقاومة». مبديا استعداده «لتمديد اقتراح بالتهدئة لعشرة او خمسة عشر عاما سبق ان اعلنه عام 1988» الزعيم الروحي لحماس الشيخ احمد ياسين الذي اغتالته اسرائيل في اذار (مارس) 2004 .

وسئل هنية عن الحكومة الفلسطينية المقبلة فقال «في كل الاحوال، ستكون حكومة لكل الفلسطينيين وليس لحماس فقط».

واكد ان «حماس ليست في وارد خوض صراع» من اجل السيطرة على قوات الامن الفلسطينية، داعيا الى تشكيل «جيش فلسطيني موحد، الامر الذي ترفضه اسرائيل».

وقال «في هذه الحال، لن تعود الاجنحة العسكرية للفصائل ضرورية».

من جهته، اعلن رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل امس اثر مباحثات اجراها مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان الحركة «حريصة على تشكيل حكومة ائتلاف وطني».

وقال مشعل للصحافيين ان «حماس» «تجري مشاوراتها مع الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي الجديد ومع الفصائل والقوى الفلسطينية وشخصيات مستقلة لانها حريصة على تشكيل حكومة ائتلاف وطني».

واوضح ان لقاءه مع الشرع «يأتي في اطار التشاور مع الامتين العربية والاسلامية وخاصة مع سورية التي نقدر موقفها الداعم للشعب الفلسطيني وقضايا الأمة العادلة».

واضاف مشعل الذي يقيم في سورية انه تم التشاور في «التعامل مع هذه المرحلة المهمة وضرورة دعم الشعب الفلسطيني ودعم سلطته الجديدة».

واوضح انه سيبدأ الاثنين زيارة الى القاهرة لمقابلة مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان على وجه التحديد.

وجرى السبت في غزة اللقاء الاول بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وقادة حماس للبحث في تشكيل الحكومة برئاسة هذه الحركة.

فلسطيني يطعن اسرائيلية والجهاد الإسلامي تتعهد بمواصلة العمليات داخل إسرائيل

استشهاد ثلاثة فلسطينيين خلال سلسلة من الغارات الاسرائيلية على غزة

■ غزة ـ ا ف ب ـ يو بي آي: شنت اسرائيل سلسلة من الغارات الجوية على قطاع غزة ليل السبت الاحد اسفرت عن استشهاد ثلاثة فلسطينيين من كتائب «شهداء الاقصى» التابعة لـ«فتح» في غزة بينما توفيت اسرائيلية متأثرة بجروح اصيبت بها طعنا بسكين في هجوم شنه فلسطيني في بتاح تكفا شمال تل ابيب.

وقالت مصادر امنية فلسطينية ان «الطيران الحربي الاسرائيلي شن ليل السبت الاحد ثماني غارات على قطاع غزة بينها اثنتان على مدينة غزة اسفرتا عن مقتل ثلاثة فلسطينيين من كتائب شهداء الاقصى التابعة لفتح»

وقد استهدفت الغارة الاولى «ناديا رياضيا بينما قصفت في الغارة الثانية سيارة مدنية كانت تقل الجرحى» حسبما اوضحت هذه المصادر.

واضافت المصادر ان «الطيران الحربي شن ست غارات اخرى على الاقل على شمال قطاع غزة حيث سقط صاروخان على جسر بيت حانون فيما سقط صاروخ اخر في منطقة خالية».

وتابعت ان القصف «اصاب محطة لتوليد الكهرباء مما ادى الى انقطاع التيار الكهربائي عن بيت حانون. وقد سقط صاروخ ايضا في منطقة زراعية بالقرب من المدرسة الامريكية وآخر في منطقة شمال بيت لاهيا شمال قطاع غزة». وادت هذه الغارات الى جرح ثمانية فلسطينيين بينهم اربعة من جهاز الامن الوقائي الفلسطيني.

وشيع اكثر من الفي فلسطيني الناشطين الفلسطينيين الثلاثة في كتائب الاقصى الذين قتلوا في الغارة الاسرائيلية على غزة وسط دعوات للانتقام، مؤكدين ان المقاومة مستمرة وان الرد على الجرائم الاسرائيلية قادم.

وجرت التظاهرة بينما اطلق مسلحون النار في الهواء.

وتعليقا على استشهاد الناشطين الثلاثة اكد المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل ابو ردينة للصحافيين «لا شك ان هذا التصعيد الاسرائيلي الخطير ينعكس سلبا على التفاهمات التي جرت بخصوص الحفاظ على التهدئة».

واكد ان الحكومة الاسرائيلية «بعودتها الى سياسة الاغتيالات ستؤدي الى تأزيم الامور ودفع الامور في نصاب لا يمكن السيطرة عليه».

وطالب ابو ردينة اسرائيل «بعدم تعكير الاجواء في هذه الفترة الانتقالية والظروف الدقيقة والحساسة والخطيرة»، كما دعا اللجنة الرباعية الى «الضغط على الحكومة الاسرائيلية بوقف هذا التصعيد لانه سينعكس سلبا على مجريات الامور».

كما طالب الادارة الامريكية «بالضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقف هذا التصعيد الخطير»، مشددا على ضرورة «العمل الجاد والحثيث على وقف هذا العدوان الاسرائيلي اليومي على الشعب الفلسطيني».

من جهته، اعرب رئيس الكتلة البرلمانية لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) اسماعيل هنية عن استنكاره للقصف الاسرائيلي وقال «نستنكر هذه الجريمة النكراء»، مشددا على ان «الاغتيالات تزيد الشعب الفلسطيني وحدة وقوة».

واكد هنية «حق الشعب الفلسطيني في ان يدافع عن نفسه في وجه هذه الممارسات الاحتلالية الوحشية التي تدفع الى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة».

ورأى القيادي في حماس ان قتل هؤلاء الناشطين يشكل «دليلا اضافيا على ان الاحتلال الاسرائيلي يمعن في عمليات القتل والاغتيال ضد الشعب الفلسطيني»، موضحا انه ارجأ سفره الى القاهرة اليوم الاحد «بسبب هذه الجريمة». وهذه الغارة هي الاولى على غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني/يناير. وقد دمرت الصواريخ مقرا لحركة فتح يستخدم قاعدة لكتائب شهداء الاقصى وسيارة كانت متوقفة قرب المكان الذي كان فيه الناشطون الثلاثة.

وتوعدت كتائب شهداء الاقصى الجناح العسكري لفتح امس الاحد بالرد على مقتل ناشطيها الثلاثة في القصف الاسرائيلي واعلنت «حالة الاستنفار القصوى لكافة مجموعات المجاهدين للرد على هذه الجريمة».

واعلنت الكتائب في بيان «حالة الاستنفار القصوى لكافة مجموعات مجاهدينا للرد على هذه الجريمة»، مؤكدة انها «سترد وبكل قوة على هذه الجريمة النكراء التي تستهدف قادتنا العظماء».

من جهة ثانية، قتلت مواطنة اسرائيلية وأصيب خمسة آخرون بجروح في عملية طعن بسكين نفذها فلسطيني امس الاحد في مدينة بيتح تكفا شرق تل ابيب بوسط اسرائيل، نقلت وسائل الاعلام الاسرائيلية عن مصادر في الشرطة الاسرائيلية قولها ان العملية نفذت داخل سيارة أجرة.

وقام الشاب الفلسطيني وهو من سكان القدس الشرقية بطعن ستة من ركاب السيارة التي كان يسافر فيها.

وعلى اثر ذلك، أوقف السائق السيارة وانهال عليه جموع من المواطنين الاسرائيليين بالضرب بعد توقف السيارة ومن ثم سلموه الى دورية للشرطة حضرت إلى مكان الحادث.

ونقل الجرحى الستة الى مستشفى المدينة حيث اعلنت وفاة المواطنة البالغة الستين من عمرها، ووصف مصدر طبي جراح جريح آخر من بين المسافرين آخر بالخطيرة .

وتأتي هذه العملية في اعقاب استشهاد ثلاثة فلسطينيين وجرح خمسة آخرين في غارة نفذها الطيران الاسرائيلي على موقع في قطاع غزة خلال الليلة الماضية. وكانت الاسرائيلية جرحت مع اربعة اسرائيليين اخرين بجروح بعد ان هاجمهم فلسطيني بسكين داخل حافلة صغيرة. وقالت الاذاعة ان الرجل فلسطيني في الثالثة والعشرين من العمر متحدر من الضفة الغربية. وقد اعتقلته الشرطة وتقوم باستجوابه حاليا. واعلنت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الاسلامي وكتائب شهداء الاقصى مسؤوليتهما المشتركة عن اطلاق صواريخ على مدينة سديروت جنوب اسرائيل ردا على «الجرائم الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني».

ومن جهتها، اعلنت «سرايا القدس»، الجناح المسلح لحركة الجهاد الإسلامي امس أن العمليات التفجيرية داخل إسرائيل ستتواصل ردا على مواصلة إسرائيل اغتيال كوادر من المقاومة الفلسطينية.

وقالت السرايا في بيان لها إن «العمليات الاستشهادية ستستمر لتضرب مؤسسات (إسرائيل) الأمنية والعسكرية والاقتصادية».

وأضاف البيان «سنستمر في القصف الجهادي للمغتصبات (المستوطنات الإسرائيلية) على الأراضي المحتلة عام 48 حتى تحريرها»

ووصف البيان استهداف إسرائيل للعناصر الفلسطينية المسلحة «بأنها سياسة حقيرة مبرمجة».

ونفذت حركة الجهاد الإسلامي مؤخرا عددا من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل وواصلت قصفها بالصواريخ لمواقع إسرائيلية شمال وشرق قطاع غزة، في وقت شنت فيه إسرائيل حملة اعتقالات واغتيالات واسعة في صفوف عناصرها.

وقتل الجيش الإسرائيلي ثلاثة من نشطاء كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح في أحدث غارة جوية استهدفت مدينة غزة ليل السبت.

فلسطينيون يتلون القرآن خلال جنازة الشهداء الثلاثة التابعين لكتائب شهداء الاقصى في غزة امس (رويترز)

شقيقة احد الشهداء الثلاثة وهو ناصر مرشود تبكي شقيقها امس في غزة (رويترز)

أكثر من 700 مليون دولار أهدرت في قضايا فساد.. ومشاريع وهمية وبيع اراض على الورق

«حماس» تتحدث عن 37 الف وظيفة وهمية في السلطة وتأكيدات بملاحقة كل المتورطين في قضايا الفساد

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

كشف النائب العام الفلسطيني امس أن أكثر من 700 مليون دولار أمريكي أهدرت بسبب قضايا تتعلق بالفساد الاداري والمالي داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأن هناك ملفات فساد تطلبت احضار المتهمين فيها من خارج فلسطين، موضحاً أن المتهمين فيها هم من أصحاب النفوذ والمراكز في الدولة وما زالت النيابة حتى هذه اللحظة تحقق معهم.

وقال أحمد المغني النائب العام الفلسطيني امس ان النيابة العامة تنظر حاليا في خمسين قضية تتعلق بالفساد الاداري والمالي، حيث تم انجاز نصفها وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق مرتكبيها خلال الأيام القادمة.

واضاف المغني قائلا «منذ اللحظة الاولى التي تمت فيها احالة العديد من الملفات من قبل الهيئة العامة للرقابة الادارية وأيضا الملفات المحالة الينا من المجلس التشريعي وكذلك الملفات المحالة من قبل الرئيس (محمود) عباس بدأت النيابة العامة باجراء التحقيقات اللازمة»، وقال ان عددا من ملفات الفساد والتي من أبرزها قضية الاسمنت المستخدم في بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وقضية مصنع الشرق الأوسط للانابيب الذي كان من المفترض حصول السلطة الفلسطينية على أرباح منه تقدر بأربعة ملايين دولار أمريكي، مقابل حصول الحكومة الايطالية على مبلغ يقدر بمليوني دولار، الا أنه قال «ان هذا المشروع لم يكن له وجود على أرض الواقع».

ومضى يقول ان الاختلاسات في ملف الهيئة العامة للاذاعة والتلفزيون تقدر بنحو 20 مليون دولار، بالاضافة الى ملف دائرة الترخيص التي تم من خلالها استعمال السلطة الوظيفية لأغراض أخرى، وكذلك ملف تزوير وبيع مستندات بطريقة غير شرعية، وملف الهيئة العامة للبترول الذي يحتوي على أكثر من قضية فساد، وصولا الى ملف الأراضي المباعة للسلطة الفلسطينية في المحافظات الشمالية، والتي اكتشف أنها مباعة على «الأوراق فقط وأنها في الحقيقة غير موجودة».

وأشار المغني الى أنه يوجد ملفات أخرى لا يمكن الافصاح عنها لدواع سرية ومنها اسم الشركة التي كانت وراء شراء الاسمنت لبناء الجدار العازل، واضاف قائلاً «هناك ملفات فساد سرية وهناك ملفات فساد علنية ومعروفة».

وشدد على أن القضاء الفلسطيني سيلاحق كل من تورط في هذه الملفات. وأكد أن السلطة ستضرب بيد من حديد كل شخص متورط في هذه الممارسات مهما كان منصبه أو رتبته.

وأضاف المغني أن ملفات الفساد هذه متعلقة باختلاسات وتبديد المال العام، مشيرا الى أنها منتشرة بشكل أكبر في سلطة ترخيص السيارات وهيئة الاذاعة والتلفزيون والجهات المسؤولة عن بيع الاراضي العامة، وأوضح أن تلك الممارسات منتشرة أيضا في شركة الادوية ومعهد الطب العدلي في ابو ديس شرق القدس المحتلة ومسرح الطفل والجهات المنوط بها بيع وشراء الاسمنت.

وأوضح المغني أن النيابة بدأت في مباشرة ملفات قضايا الفساد بدعم من الرئيس محمود عباس، حيث أنها بدأت باجراء التحقيقات واحالة المتهمين الذين تم الانتهاء من التحقيق معهم الى المحاكم، متابعاً أن غالبية القضايا أحيل المتهمون بها الى السجون الفلسطينية.

ورفض المغني اعطاء أسماء الاشخاص المتورطين في هذه القضايا، مشيرا في الوقت نفسه الى أن عدد المعتقلين على ذمة قضايا الفساد يزيد على 25 شخصا، وأن ثمة مساعي لتسلم عشرة أشخاص آخرين من الخارج بواسطة الشرطة الدولية «الانتربول»، مشيرا الى أن هناك اتفاقية موقعة في هذا الشأن هي اتفاقية الرياض «وسيتم في الاسابيع القادمة احضار المتهمين الى السلطة الوطنية الفلسطينية».

وأضاف بخصوص المسؤولين الذين غادروا فلسطين وفي حوزتهم أموال طائلة «سمعت عن الموضوع، ولكن ليس لدي أي أسماء تؤكد ذلك». متابعاً أن النيابة اتصلت مع الجهات المعنية من أجل منع مسؤولين آخرين لهم علاقة بقضايا الفساد من مغادرة البلاد.

وكانت مصادر من «حماس» كشفت النقاب عن القاء أجهزة الأمن الفلسطينية قبل ايام القبض على سامي رملاوي مدير عام وزارة المالية في السلطة الوطنية، بينما كان يهم بمغادرة جسر الملك حسين في غور الأردن.

وقالت المصادر بأنه القي القبض على الرملاوي وبحوزته حقيبة دبلوماسية وبداخلها ملايين الدولارات، حيث سبق وأن ألقي القبض على زوجته في المرة السابقة وهي تحاول تهريب مبالغ كبيرة على معبر رفح.

ويعتبر الرملاوي مسؤولا عن قسم الصرف في وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، ولا تتم أي معاملة الا بتوقيعه.

كما ذكرت المصادر نفسها ، بأنه تم اعتقال حربي صرصور، مدير عام هيئة البترول قبل أسابيع مضت بتهمة اختلاس أموال كثيرة، وشراء عقارات بعدة مسميات، واختلاس أموال تقدر بمئات الملايين من الدولارات، ولا زال الصرصور قيد الاعتقال في قطاع غزة.

وبخصوص قدرة النيابة على ملاحقة تلك القضايا ومحاكمة مرتكبيها قال النائب العام احمد المغني « دعوا الأمور تسير واحكموا عليها بعد الانتهاء»، مضيفاً أن هناك قوة تنفيذية تشكلت لمساعدة النيابة في القبض على المتهمين في قضايا الفساد واختلاس المال العام الفلسطيني، موضحاً أن النيابة تتعرف على أرصدة المتهمين عن طريق البنوك التي تساعدهم في ذلك.

وفي رده على سؤال حول التحقيق في وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قال «ان هناك لجنة تحقق في الوفاة، ولم يتم احالة الملف للنائب العام للتحقيق فيه»، متابعاً أن النيابة ليست لديها أي ورقة من التحقيقات التي تم الانتهاء منها».

وبخصوص ظاهرة خطف الرعايا الأجانب وموقف النيابة من ذلك قال «لم يحول للنيابة أي متهم على قضايا اختطاف الأجانب» متابعاً أنه اذا حولت لهم أي قضية سيقومون بتطبيق القانون.

وكانت حركة حماس التي فازت بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي المنتخب قد خاضت الانتخابات التشريعية نهاية الشهر الماضي بقائمة أطلقت عليها اسم «قائمة التغيير والاصلاح» ووضعت على سلم أولوياتها محاربة الفساد في السلطة الفلسطينية.

ومن جهته اكد الدكتور محمد شهاب، عضو المجلس التشريعي المنتخب عن حركة «حماس» أن الحركة «تمتلك أدلة ومعلومات قاطعة حول وجود 37 ألف وظيفة وهمية، في مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية المختلفة».

وأوضح شهاب ان الحكومة القادمة ستعمل فوراً على الغاء هذه الوظائف، وتعيين وتوظيف أشخاص يعملون في ميدان البطالة، وآخرين عاطلين عن العمل في أماكنهم، شرط أن يكونوا مؤهلين لشغل الوظائف المطلوبة، مشيراً الى أن المرحلة القادمة ستشهد تغييرات ايجابية لصالح العاملين غير المثبتين على سلم الوظائف في مؤسسات السلطة ويعملون على برامج البطالة.

وقال ان الحكومة القادمة غير ملزمة باستكمال برامج البطالة غير الانتاجية، أو التي لا تفيد المجتمع، لكنه أشار الى أن المرحلة القادمة لن تبدأ من الصفر في هذا المجال، مشيراً الى وجود بعض البرامج الجيدة، التي من الممكن تطويرها، بحيث تكون قادرة على خدمة المواطنين.

وأضاف، ان الحكومة القادمة لا تنوي حل مشكلة العاطلين عن العمل، أو العاملين على بند بطالة، من خلال تثبيتهم في وظائف ادارية فقط، ولكنها ستقوم بانشاء مشاريع صغيرة، اضافة الى استغلال الأراضي في الزراعة، من أجل تشغيل أعداد كبيرة منهم، لا يمتلكون المؤهلات المطلوبة.

وفاة خالد الفاهوم الرئيس الاسبق للمجلس الوطني الفلسطيني في دمشق

■ دمشق ـ يو بي آي: اعلن مصدر فلسطيني في دمشق امس الاحد وفاة خالد الفاهوم ،الرئيس الاسبق للمجلس الوطني الفلسطيني واحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، عن عمر يناهز 82 عاما. وقال احد العاملين في مكتب الفاهوم ان المسؤول الفلسطيني توفي صباح امس في منزله في العاصمة السورية. واضاف ان التشييع سيتم اليوم الاثنين.

والفاهوم من مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، وكان عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني الاول وتولى رئاسة المجلس من يوليو/تموز 1971وحتى العام 1984 عندما رفض حضور الجلسة التي انعقدت في عمان لتكريس المصالحة مع الملك الاردني حسين.

وفي اذار 1985 ترأس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني التي ضمت الفصائل الفلسطينية العشرة المعارضة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت ياسر عرفات. وكان الفاهوم عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في الفترة بين 1964 و1965، وفي الفترة من 1967ـ1969.

اسرائيل تقرر تسليم السلطة مستحقاتها المالية

■ تل أبيب ـ يو بي آي: قررت الحكومة الاسرائيلية امس تحويل المستحقات المالية للسلطة الفلسطينية والتي تبلغ قيمتها اكثر من 50 مليون دولار.

وتشمل هذه المستحقات رسوم الضرائب والجمارك التي تجبيها اسرائيل لصالح الفلسطينيين وفقا لاتفاقيات موقعة بين الجانبين ويتوجب تحويلها الى السلطة في مطلع كل شهر. واتخذ قرار تحويل هذه المستحقات المالية خلال اجتماع لجنة وزارية ترأسه رئيس الوزراء الاسرائيلي بالوكالة ايهود اولمرت وبمشاركة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ووزير الدفاع شاؤول موفاز ورؤساء الاجهزة الامنية. وافاد موقع (يديعوت احرونوت) الالكتروني بان القرار يأتي في وقت «تمارس فيه اسرائيل ضغوطا على دول العالم من اجل عدم تمويل سلطة فلسطينية بقيادة حماس». وسوغت الحكومة الاسرائيلية قرارها بتحويل المستحقات المالية بأن «حكومة بقيادة حماس لم تشكل بعد وان حركة فتح لا تزال على رأس السلطة». واثار قرار الحكومة الاسرائيلية بهذا الخصوص انتقادات من جانب حزب الليكود واحزاب اليمين المتشدد في اسرائيل.